

وشء ثالث -وراء ماسبق تقريره من أن العقل والواقع يأبيان أن يقع شيء من البحث المنظم والتفكير العلمى والدراسة المنطقية في جاهلية الأمم وبدايتها، وأن عمر الفرد بل الجيل والأجيال لا يمتد ولا يتسع لإنجازها على فَرْصٍ وقوعها - هبها وقعت فكيف تم لهم ذلك؟ أكانوا يجتمعون في مؤتمرات موحدة - كما يقول بعض الباحثين - ليدرسوا ويُمَحِّصوا ويجادلوا، ويسوقوا الأدلة والحجج. حتى إذا ما انتهوا إلى قرار حاسم أذاعوه؟ ومن أعضاء المؤتمر. وكيف يختارون؟ وما الوسائل الناجحة التي يذيعون بها القرار في الناس ليؤمنوا به، ويسيروا عليه؟ أم كان الأمر متروكا للفرد يبحث ويعلل ثم يذيع ما يستقر عليه رأيه؟ وما وسيلته في النشر؟ وما سلطانه الذي يفرض به القرار على الأفراد والجماعات؟ أليس ذلك كله دليلا أى دليل على بطلان ما نحن بصدده، وفساد الخطة التي رسمها النحاة في كثير من بحوثهم، وانهار تعليانهم في تأييد تلك البحوث (1). وفي بقية الأمثلة التالية من الأشموني وحاشيته. ما يزيد الأمر وضحا (من غير تعليق)

2- نياية الحرف عن الحركة في الاسم تكون في ثلاثة مواضع: الأسماء الستة، والمثنى، والمجموع على حده. فبدأ بالأسماء الستة لأنها أسماء مفردة والمفرد سابق المثنى والمجموع، ولأن إعرابها على الأصل في الإعراب بالفرع من كل وجه. (قوله ولأن إعرابها على الأصل. . .) أى: لأن الأصل في المعرب بالفرع وهو الحرف أن يكون رفعه بالواو، ونصبه الألف، وجره بالياء، ليجانس الفرع الأصل. ويؤخذ من هذه العلة الثانية وجه تقديم ما ناب فيه حرف عن حركة على ما ناب فيه حركة؛ لأنه لم يَجْرَ على الأصل ولا من بعض الوجوه بخلاف

(1) ومن الانصاف أن نسجل هنا أن فريقا من قدامى العلماء قد أشاروا لهذا، وأنحوا باللائحة على أصحابه، ووصفوه بأنه عيب وقع من جهة متأخرى المشاركة الذين نظروا في الفلسفة والمنطق، ولم يراعوا مقاصد أرباب الفنون كما جاء في هامش النصريح ج 1 ص 18 في باب شرح الكلام وما يتألف منه.